اليوم ذكرى رحيله المأساوي

احتجب البريكان ... فهل يظل شعره محتجباً بعده؟

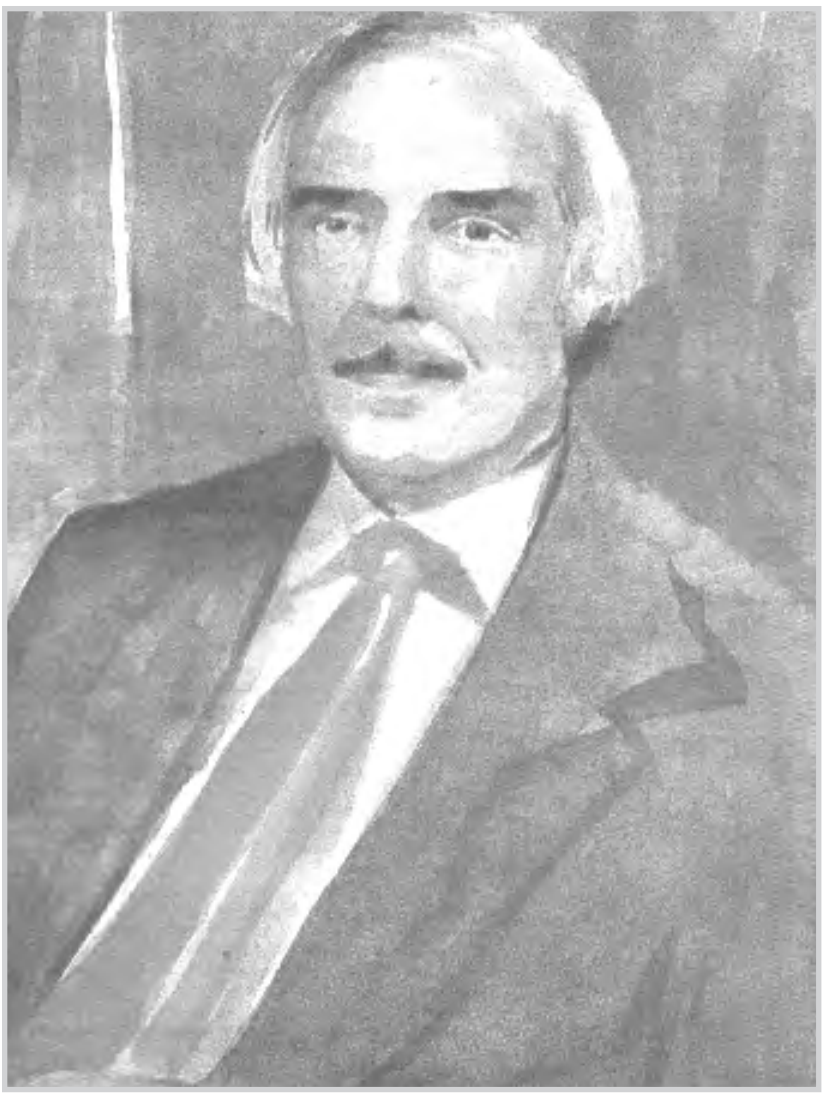
محمود البريكان

عبد الزهرة زكي

ليس ثمة ما هو أصعب وأكثر مدعاة للألم من ان يفكر المرء في ان القدر تضامن مع محمود البريكان ليظل شعره ، وكما شاء هو في حياته، محتجباً عن الظهور وعن التفاعل مع العالم الذي ظل البريكان نفسه يحتجب عنه من خلال الشعر ، والشعر وحده.

نتحدث هنا عن الشعر والشاعر والاحتجاب . فيتداخل الثلاثة في كينونة غريبة ونادرة الحدوث في التاريخ، تاريخ الإنسان وتاريخ الشعر على حد سواء.. الشاعر يحتجب في الشعر عن العالم، والشعر يحتجب بإرادة الشاعر في حياته وبإرادة قاتله بعد موته، حتى اننا لم نعد ندرك من الذي استلب ومن الذي أعطى؟ هل استلب القاتل إرادة الشاعر في الحياة؟ ام ان الشاعر أودع في قبضة قاتله إرادته الحقيقية باحتجاب شعره عن العالم .

انها تجربة فريدة في التاريخ الوجودي، وهي فريدة ايضاً في التاريخ الشعري. لقد توفر لمحمود البريكان ان يصنع تاريخه الخاص في التاريخين : التاريخ الوجودي والتاريخ الشعري. ولم يكن للبريكان ان يتعمد مثل هذه الصناعة ، قدر ما كان ينسجم باطمئنان وتلقائية مع مفهوم شخصي للشعر وهدفه منه، ويتواصل في نمط من الحياة ليس بعيداً عن ذلك الفهم الشخصي. لقد منع حياته من الاحتكاك بحياة الآخرين، غير انه لم يمنع حياة الآخرين ، حين تختار هي ذلك، من ان تحتك بحياته. لم يتحدث احد عن ان البريكان اقتحم حياته، لكننا كنا نقتحم حياته فيستقبل اقتحاماتنا بأريحية وكرم يشعراننا، من فرطهما، أنه محتاج الينا. والنباهة وحدها تشعرك ان ليس للبريكان حاجة في العالم.

هنا نكون امام مدخل ثانٍ لتجربة احتجاب شعر البريكان لم يظهر هذا الشعر في المرات الثلاث الكبرى التي ظهر فيها (مرة في مجلة شعر ٦٩ ومرتان في مجلة الاقلام) الا بعد ان طلب منه هذا الظهور . أي انه لم يشأ اقتحام العالم الا بعد ان احتك به العالم نفسه.

المرة الوحيدة التي طلب فيها البريكان الظهور كانت برسالة قصيرة حملها لي منه الشاعر علي الإمارة .. كان علي قد عرض عليه النشر في بعض المجلات العربية (ذكرها لي في الرسالة) وكانت الرسالة تستفسر مني عن مدى ضرورة النشر في هذه المجلات . غير ان الأهم في الرسالة هو تصريحه عن رغبته في نشر اعماله عراقياً وفي كتاب يصدر في بغداد وعن مدى امكانية خروج الكتاب بما يطمئنه ويريحه. كان للرسالة وقع خاص في نفسي، فليس من السهل ان تحظى بثقة رجل وشاعر مثل البريكان، من جانب ، وليس من السهل ان اقنع نفسي من جانب ثان بمدى جدية البريكان الذي اعرفه في الإقدام ، وبهذا اليسر ، على امر كهذا .

اصطحبت الصديق علي الامارة مباشرةً، وزرنا الشاعر سامي مهدي في مكتبه في جريدة الثورة. وحتى إذا ما عرضت عليه امر الرسالة رحب الرجل كثيراً بالفكرة (وشكك ايضاً بمدى جديتها)وقال ما معناه ان الكتاب يظهر خلال اسبوع وبأفضل ما يتمناه محمود. فطلبت منه كتابه ذلك في رسالة الى البريكان، ففعل الشاعر سامي مهدي بكرم اخلاق، برغم ان رسالة البريكان لم تكن موجهة اليه.

هذه هي المرة الوحيدة التي طلب فيها البريكان الظهور. وهي مرة لم يكن جاداً فيها كما احسب ، قدر ما كانت محاولة للابتعاد عن موضوع نشر الشعر في المجلات العربية وذلك باختلاق موضوع الكتاب.

طبعاً لم تكن المرات الثلاث الكبرى التي ظهر بها شعر البريكان هي وحدها التي يطلب فيها شعر الشاعر. لم يطلب من شاعر، كما أتوقع ، شعره للنشر كما طلب ذلك من البريكان . مرات اعترافاً بأهمية هذا الشعر وتعبيراً عن حاجة حقيقية إليه، ومرات أكثر منها بدافع الفضول الصحفي واستجابة لإغراءات أسطورة البريكان. عروض كثيرة تلك التي تلقاها الشاعر، غير ان آخر هذه العروض ، لم تقدم له شخصياً، وانما لورثته بعد موته. لم نعرف بعد النتائج العملية لهذا العرض، وبما يعني ان روح الاحتجاب البريكانية مازالت تلقي بظلالها على شعر بات مصيره مجهولاً مع مجهولية حادث المصير الذي آل اليه محمود البريكان.

كان شعر البريكان، في ما ظهر منه، شديد الاعتناء بالمصائر. انها الثيمة الأكثر دوياً في هذا الشعر. لقد كتب مصير أحياء كثيرة ظل يراقبها، ولم يكن مصيره بعيداً عن مراقبته، فكان ان كتبه في واحدة من اغرب القصائد في التسعينيات وأشدها تنبؤاً.. وحدث ان نشرها خلال مجلة الاقلام .

في أعمال السحر تبطل الكتابة والرسم (في التعاويذ والرقى) فعل حدوث المكتوب، ولكن باشتراط ان يظل المكتوب سراً لا يُكشف ولا يُقرأ. فهل فضح البريكان السرَ في نشر القصيدة التي اراد بها تفادي المصير الذي ختم حياته؟ لم تكن لقاتل البريكان من حاجة لتنفيذ الجريمة سوى تتبع السيناريو الذي وضعته القصيدة للجريمة، لتكتمل الجريمة، ومعها يحتجب البريكان ويحتجب معه شعره.

لقد كان اهتمام البريكان بالمصائر وعبثها بما تؤول اليه الكائنات شكلاً من أشكال الاحتجاجات الوجودية، ولكنها، وبطريقة موارية، كانت تعبيراً عن الاحتفاء بالحياة بصورتها الشخصية، التي لا تعني بالضرورة تعارضها مع الحيوات الأخرى، وانما تمتلك حق خصوصيتها، وحق هذه الخصوصية في ان تقرر مصيرها، استمتع البريكان بصنع حياته الشخصية، وكان لاقتحام الآخرين هذه الحياة فعله التدميري في بعض الاحيان (دخول القاتل في حياة البريكان مثلاً). لم يكن يستطيع ان يمنع الاخرين من ان يقتحموا هذه الحياة ويشبعوا فضولهم او نهمهم منها. غير انه كان قادراً على التحكم بالحياة الشخصية لشعره. ولهذا لم يستجب لعشرات الطلبات والعروض التي كان يستقبلها ويعتذر عنها بدبلوماسية يجيد التفنن بها.

من الذي خلق اسطورة عزلة البريكان؟ هو ام أولئك الذين لم يستطيعوا ان يتخيلوا قدرة الذات على استحضار العالم والعيش فيه في اشد حالاتها ابتعاداً عنه. كان يحلو للبريكان ان يؤكد لزائريه انه ليس منعزلاً وإنما يحيا في قلب العالم. فهمت (عزلة) البريكان في حدود سايكولوجية حيناً وحيناً فهمت بخبث على انها اسلوب استمرأه الشاعر في صنع البروباغاندا، فيما فهمت مرات بوصفها تعبيراً عن احتجاج اجتماعي وسياسي.. وفي كل الاحوال بقي الانشغال منصباً على عزلة البريكان نفسه، وانصرف الاهتمام بها عما اسميه (العزلة النصية) التي احسب ان محمود البريكان كافح طويلاً من اجلها وان جللها بعزلته الشخصية فلم تكن هذه العزلة الاخيرة ، عزلته الشخصية، الا غلالة أحاطت بعزلة نصوصه وحجبتها عن إثارة اهتمام الاخرين وعن انتهاكاتهم لها واشاعتها، ومن ثم ابتذالها وهذا شكل من اشكال السرانية التي استمر البريكان حاذقاً فيها وفي شعره ، موارياً شعره وأساليب هذا الشعر عن الاخرين.

ندرة في الشعر..

وشيء من السرانية .. وكثير من الاحتجاب ، كان لابد من هذا ليتوفر تاريخ الشعر على ظاهرة ربما لن تتكرر ، ظاهرة محمود البريكان .

بشأن مؤتمر عمان عن الحريات الاكاديمية في الجامعات العربية

عبد الامير كاظم زاهد

واذا كانت عقبة الاصلاح في غير العالم العربي (قلة الاعتمادات المالية المستثمرة في التعليم العالي)، فان ثروات هذا الجزء من العالم كافية وغير قاصرة للاستثمار في ميدان صنع وتشكيل العقل العلمي للشباب، ولكن مع ضخامة الاموال المخصصة للتعليم العالي فان مردودات ذلك التعليم ومخرجاته ضعيفة في مستوى المعرفة الاشعاعية على طلبة الجامعات من جهة وعلى بقية شرائح المجتمع العربي من جهة اخرى. الى جانب تدني مستويات الخبرة الفنية ، وتدني نسب الانتاج العلمي، ولا نزال نستورد المعرفة والخبرة من الخارج - ولا نستطيع انتزاع هوامش تلك الخبرة التي لها صيرورة تاريخية مصطبغة بالظروف والسياقات الاجتماعية- اقتصادية التي انتجتها.

لقد اتفق الباحثون في المؤتمر ان ابرز اسباب هذه الظاهرة:

١- ان المثلث في العملية الجامعية (الاستاذ/ الطالب/ البيئة الجامعية) لم يتمتع بالحقوق والحريات الكافية كشرط من شروط الابداع .

٢- ان مسألة الحريات الاكاديمية أمامها حشد من المعوقات التي يصعب تجاوزها، وإرساء قيم تلك الحريات في البحث والتطوير.

فالجامعات في العالم العربي- لم تحظ بالاستقلال عن السلطة السياسية للاقطار تلك حتى الان والجامعات لم تتحول الى مؤسسات دستورية بحيث يلغى أي نمط من انماط تعسف الادارات الجامعية وانفرادها في استثمار سلطة القرار فاذا كان القضاء مهماً ويجب ان يكون جهازاً مستقلاً عن السلطات التنفيذية فمن باب اولى ان تستقل الجامعات لان خطرها المعاصر والمستقبلي اكثر من خطورة عدم استقلال القضاء. وكدليل على ذلك فان نوع مجتمع المعرفة من المهام الجامعية، ومجتمع المعرفة يحتاج الى تخطيط علمي لإيجاد اجيال من الباحثين في مؤسسات أكاديمية لكل مؤسسة رسالة، ولابد من تخطيط علمي لتطوير الملاكات البشرية من طريقتين - تطوير المعرفة السائدة نحو الافضل والاكثر استجابة لحاجات المستوى الحضاري الحالي، والبدء باستراتيجيات خلق معرفة خاصة بهذه المنطقة.. كل ذلك لان استقلال التحصيل العلمي مرتبط بالحداثة، وان خلق سلطة الاختصاص من اخص الأعراف الأكاديمية ذلك لان منطق العلم ومعاييره منطق يتكون داخل اروقة المعرفة نفسها وليس داخل اروقة القرار الاداري او التنفيذي.

ولان للمعرفة اجندة علمية لابد ان تنفصل عن الاجندة السياسية وهذا لا يحصل الا اذا تمتع الاستاذ الجامعي بحرية تامة في التفكير والبحث والتعبير عن نتائج بحثه (بلا تحسب) من دوغمائيات المجتمع والسلطة معاً. وكذلك الحال حرية الطلبة في اختيار التخصص ، فالعلم اكتشافات العقل البشري للحقائق وليس اداة لغسل الادمغة ، وحشوها بمقولات أيديولوجية . والعلم أداة لرفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة، وإصلاح وتصحيح الأوضاع العامة التي هي شرط موضوعي لرفع مستوى النهوض الحضاري ان المطالبة بالحريات الاكاديمية ، او الإلحاح على تحقيقها ينطلق ايضاً من ان العلماء (جيش للمعرفة) وليس جيشاً للقتال لذلك يمكن محاصرتهم من السلطات الإدارية والسياسية بسلب حقوقهم ومحاصرتهم واضطرارهم للهجرة - كما حصل ابان النظام السابق..

واذا تأكد ان بناء النظام الاجتماعي مرتبط باعادة بناء النظام التعليمي، فان تحقيق المقدمة يعد شرطاً ضرورياً.

ان مسألة الحريات الاكاديمية مدخل جوهري للتقدم المعرفي للأمة، والنخب والملاكات وشرط للتقدم فقد عقد في امريكا المؤتمر الاول للحريات الاكاديمية عام ١٩٢٥ وعقدت اليونسكو في العام نفسه في مدينة (نيس) مؤتمراً عن الحريات الاكاديمية ونتج عنها ضرورة ان يعطى الباحثون من الاساتذة كامل حريتهم في نتاج المعرفة الجديدة ، وتطوير السائدة، وان تؤسس ثقافة التسامح وان يكون لمؤسسات التعليم العالي دور في تطوير مفاهيم الحرية والعدالة والكرامة الانسانية وعقد في بيروت ١٩٩٨ مؤتمر دولي آخر للحريات الاكاديمية بتنظيم من اليونسكو بالتعاون مع الاتحاد الدولي للجامعات ووجدوا ان مفهوم الحريات الاكاديمية ليس مفهوماً ساكناً TATIC انما هو مفهوم حركي- الحركية المستوى الحضري، ومن ذلك مثلاً انه حتى الستينيات لم تربط ادبيات التعليم العالي- برامجها بسوق العمل والتنمية بينما- حالياً- لابد من ربط محكم بين حاجة السوق والنمو الشامل وطبيعة مخرجات التعليم العالي.

وتجربة الاردن منذ ١٩٩٠ - ٢٠٠٤ - شاهد على ذلك حيث ربطت انشاء وفتح الجامعات الاهلية والرسمية مهمات تطوير الملاكات البشرية وجعلت للجامعات مرجعيات من داخلها حتى اضحى اكثرها مستقلاً ادارياً ومالياً واكاديمياً، واقتدى الانموذج الاردني بمبدأ مسايرة الاداء الجامعي للدول المتقدمة، وتسعى الاردن حالياً الى ان تكون جامعاتها الاهلية والرسمية تتطلع الى تلبية حاجات المنطقة وطالما ان مجتمعاتنا آخذة بالتحول باستمرار فلابد من رؤية تجديدية وتحديثية مستمرة في البرنامج الجامعي بعناصره كافة، ومن نماذج ذلك التحول، ان الطالب الجامعي لم يكن قادراً- فيما سبق- على الاطلاع على آخر مستجدات المعرفة، انما كان يستمع من الاستاذ كل جديد.

اما الآن فبامكانه تصفح الانترنيت والاطلاع على خفايا المعرفة وجديدها مما يجعله - عنصراً فاعلاً في المحاضرة الجامعية يناقش ويرفض ويتحفظ- ومن حقه ان يحصل على تعليم مميز.

والبيئة الجامعية- كانت بيئة منمطة اجتماعياً وسياسياً، اما الان فان كل طبقات المجتمع ومع تعدد الولاءات تدخل الجامعة فلابد من سياسة توازنية ولابد من برنامج للانسجام بين الطلبة مع تنوع التشكلات العقلية والاجتماعية والاعراف والاذواق .

لقد صمم المؤتمر جلساته على اساس محاور البحوث المقدمة. فكان على ثلاثة محاور الاول: توصيفات لبيئة التعليم العالي في اقطار الوطن العربي . والثاني عن الاطر النظرية للحريات الاكاديمية في الوطن العربي، والثالث عن طبيعة البحث العلمي في الجامعات العربية. وخصصت لكل محور اكثر من جلسة عمل، سبقتها جلسة جماعية للافتتاح، وجلسة اختتامية لرصد خلاصات البحوث وتجميع النتائج، وجلسة للاتفاق على اعلان عمان للحريات الاكاديمية.

وفي المحور الاول، ترأس الجلسة الاولى أ.د. برهان غليون عرضت فيها ثلاث اوراق ، أولاها :/ اثر البيئة الاجتماعية على تطور التعليم العالي بفلسطين للباحث د. محمد احمد دوابشه (من فلسطين) والثانية عن ضمانات حقوق الانسان في المعاهدات الدولية واثرها في حريات التعليم العالي د. وليد الزبيدي من العراق والثالثة عن المثقف والحرية الفكرية لداعية حقوق الانسان د. عبد الحسين شعبان، وعقب على الاوراق كافة الاستاذ الدكتور نظام بركات.

وترأس الجلسة الثانية أ.د عدنان بدران وكانت تشمل ثلاث أوراق أولاها العولمة وتخطيط التعليم العالي للباحث د. وفيق حلمي الاغا، والثانية عن البيئة التشريعية واثرها في واقع التعليم العالي للاساتذة د. زينب الزبير من السودان والثالثة حقوق الإبداع واثره في تطوير التعليم العالي د.غسان عبد الخالق.

> عقد في العاصمة الاردنية عمان قبل اشهر مؤتمر علمي أقامه مركز عمان لدراسات حقوق الانسان شاركت فيه نخبة مرموقة من المفكرين والباحثين واساتذة الجامعات من اغلب اقطار الوطن العربي للبحث والتحاور في اعقد إشكالية لاتزال عصية على الحل في جامعاتنا العربية ، فالمشكلة الدولية الان تكمن في ضرورة اجراء الإصلاح العام في دول الشرق الاوسط مترددة بين فرض الانموذج من الخارج او تحرك الداخل العربي لكي يعالج مشكلاته ومعوقات التحديث من رحم ثقافته ، والخيار الثاني هو الخيار الوطني للاصلاح وهذا لا يتم الا اذا تحقق جوهره وهو اصلاح التعليم العالي لان الجامعات هي الأطر الأساسية للنشاط الاجتماعي وعليها ان ترصد وتقيم دائماً طبيعة ونوعية التعليم العالي على اعتبارات معيارية ابرزها احتياجات المجتمع المعاصر.

اما المحور الثاني: الاطر النظرية للحريات الاكاديمية فقد انعقد على جلستين اولاهما: تناولت عدة اوراق منها: معايير اختيار القيادات العلمية في الجامعات العربية لعدة باحثين ثم رصد للابعاد المفقودة في ادارة التعليم العالي العربي للأستاذ الدكتور زكي حنوش.

وكانت من ابرز اوراق هذه الجلسة ورقة المفكر العربي الاستاذ الدكتور حسن حنفي بشأن معوقات الحرية الأكاديمية في الوطن العربي.

اما الجلسة الثانية: فقد ترأس اعمالها أ.د. حسن حنفي نفسه وتحدث فيها د. احمد محمد ثابت من مصر (عن الحريات الاكاديمية ومعوقاتها في الجامعات المصرية، والباحث العراقي عماد صلاح الشيخ داود عن المعوقات في الجامعات العراقية.

وادلى الباحث الاردني محمد الزيود بورقة مسحية ميدانية عن (مدى ممارسة الأكاديميات في الجامعات الاردنية من وجهة نظر الاساتذة والطلبة ، وكان للاستاذ الدكتور ابراهيم ابو عرقوب نقد لقمع الحريات الأكاديمية في الجامعة الادنية الرسمية الاولى بحث توصيفي. وكذلك الاستاذ خالد سليمان مثلها متحدثاً عن ديمقراطية التعليم في الجامعات الأردنية.

وفي المحور الثالث: فقد كانت الجلسة الاولى برئاسة المفكر الاردني أ.د هشام غصيب ونوقشت اربع اوراق عمل، اولاها: معوقات البحث العلمي في الجامعات اليمنية للدكتور عمر سعيد (اليمن). وبرامج الدراسات العليا في جامعة آل البيت (الاردن) للدكتور محمود الديكي، وتحدث د. عبد السلام البغدادي عن افكار اساسية حول التعليم العالي في العراق، وكانت الورقة الاخيرة للاستاذ الدكتور عبد الامير كاظم زاهد من العراق بشأن فلسفة حقوق الانسان ومسؤولية التعليم العالي في انضاج الرؤية العلمية للحقوق والحريات الاكاديمية .

وتناولت الجلسة الثانية في هذا المحور اوراقاً ثلاثاً:

اولها: دراسة لمقترحات تذليل المعوقات التي تواجه الاستاذ الجامعي د. ضياء خليل ، والاشراف العلمي للاستاذ على اطروحات الطلبة للاستاذ جمال احمد عباس، وعن نظم التدريب في الجامعات رؤية استراتيجية مستقبلية للدكتور حامد حسين الجبوري.

واختتم المؤتمر ببيان وضعت فيه توصيات المؤتمرين واستخلاصاتهم من اوراق البحث وما تمخض عنها من حوارات وتعقيبات . وصدر عن المؤتمر اعلان عمان للحريات الاكاديمية حيث سيوزع على وزارات التعليم العالي في الوطن العربي وعلى الجامعات العربية بدءاً باتحادها وقد تضمن الاعلان ضرورة منح الاستاذ الجامعي الفرصة لمواجهة تحديات العولمة الثقافية بتحديث العملية العلمية وتنشيط البحث وازالة المعوقات.

لماذا مرت هذه الاستقالة مرور الكرام؟

احمد الناجي

عند تأمل جوانب استقالة الأستاذ جلال الماشطة مدير شبكة الاعلام العراقية، نجدها مسألة تمس شؤون وشجون الوطن النازف، وابعد من ان تكون حالة شخصية انفعالية، بل هي لا ريب نابعة من دوافع المصلحة العامة، اذ تصور لنا بوضوح مدى معاناة عراقي يقف في اعلى هرم هذه المؤسسة الاعلامية الحساسة، وهو في الاخير عاجز عن تغيير مجريات عملها نحو الافضل، وعاجز عن ايقاف ما يحسبه فساداً مقوناً، وخروجاً عن صون امانة مسؤولية الادارة، وهو المطلع على حيثيات تبديد الاموال العامة، وكل تفاصيل ودقائق الامور الادارية والمالية والفنية الجارية فيها. وبعدما اطلق الاستاذ جلال الماشطة صرخته المدوية من على صفحات جريدة (المدى) الغراء، التي افصح بكل جرأة عن خسارته في الصراع مع الجبابرة، اخذتني الدهشة وبقيت اترقب مهموماً، واسأل: ترى ما سر التغاضي الرسمي، وما سر هذا الصمت المطبق وكأن شيئاً لم يكن والغريب في الأمر ان الموضوع برمته اعلامي، ويتعلق بالفساد الاداري، في مرفق حيوي منه وبالذات قناة العراقية المعنية في عهد العراق الجديد بالاعلام المرئي الذي يفترض ان يكون وجهاً نقياً للمشروع الوطني، وداعماً له في الصراع مع اعداء التغيير.

كيف لنا ان نفسر هذا التجاهل المتعمد لصوت وطني لم يستسغ ما يرتع دنو مكتبه من فساد اداري في الوقت الذي يلعن الجميع بالاقوال كل الموروثات السلوكية المنحرفة، التي نمت وترعرعت في ظل سنوات الاستبداد المظلمة، عابثة بمسارات تشكيل المنظومة القيمية للمجتمع العراقي، وحادت ببعض من افراده لاكتناز الصفات المفيدة بدلاً من الصفات الحميدة.

لا ريب ان هموم وهواجس غالبية العراقيين تناغم هموم الاستاذ الماشطة، وتتطلع لان تكون قناة العراقية الفضائية، عراقية بحق، ترتقي بالخطاب الاعلامي ليوازي عملية التغيير الجارية في البلد، ويقترب من مستوى طموحات العراقيين، وحاجاتهم في تعقيدات الانعطافة التاريخية التي يشهدها البلد، بما يماشي آمالهم المشروعة في نيل الاستقلال الناجز، وبناء مرتكزات النهج الديمقراطي، وتكون منبراً يمتلك القدرة على تقديم خطاب يعاضد الجهود الخيرة الموشحة بدماء الابرياء في راهن العراق المعقد، من خلال رفد الفضاءات المعرفية العامة، السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية بما يشيح عنها اعراف التغييب والتنويم القسري وثقافة التزمير والتطبيل والتغريب، وكل ما ترتب من اثار للغمامة السوداء خلال حقبة طويلة من الزمن، ويكون نداً للخطابات المتعددة المسمومة التي تحاول عبثاً ان تساند اعراف احتراب اللثام الارعن، وارهاب الفكر المتصحر الاجرد.

ندرك جيداً بأن الفساد الاداري، ليس ببعيد عنا، يعشش في كل مكان، منه ما هو موروث ومنه ما نشا بأنساق جديدة في ظل الاحتلال، الظرف الاستثنائي العسير، وندرك جيداً أن هذه المعركة ليست معركة الاستاذ الماشطة وحده التي جعلته ينفث ما يختلج في الجوانح بمرارة، وبأثرها وضع مرغماً بضع كلمات على الورق. تخلى فيها عن ادارة شبكة الاعلام العراقية، تحت وطأة الضمير الحي، ومسؤولية المواطنة الحقيقية، والصدق مع الذات. ان الفساد الاداري واحد من وجوه المأزق الذي نعيشه اليوم، ومن الطبيعي ان يتواجد في كثير من البواطن والاماكن وانفضاح بعض من سوقياته جاء هذه المرة في هذا المرفق الاعلامي، لان هنالك صوتاً لم يقبل ان يخرسه المنصب ويسكته الجاه عن قول الحق، ولا ان يمرر نزوات الاستئثار الذاتية على حساب مصلحة مؤسسته التي هي مصلحة الوطن في الاول والاخير ، حتى لو كان ذلك بعلم او تستر افراد اليانكي عابري المحيط في استباق عقيدة بوش، الجاثمين فوق الصدور، وعلى الرغم من كون هذا الصوت يمثل نقطة مضيئة في التاريخ المهني والوطني للاستاذ جلال الماشطة، سليل الاسرة الحلية الوطنية المعروفة، الا انه وللأسف يبدو متهدجاً في زمن الحواسم، وفي خضم الارهاب المستشري وتعالي ضجيج العيارات النارية والمفخخات والانفجارات.

وفي الوقت الذي يعز عليّ عدم الإنصات الى صرخة الحق لمن كان يتحمل مسؤولية في الدولة فإن واحداً من عموم ابناء الشعب مثلي لا يملك اكثر من ان يذكر بالصوت الخافت، وجل ما يرومه ان يلفت النظر في همسة علها تجد آذاناً صاغية، من لدن الحكومة المقبلة، او من لدن المجلس الوطني المنتخب، او من لدن المفوضية العامة للنزاهة لنفض الغبار عن موضوع يحسب الصمت عنه في خانة الرضا، وان الموقف الوطني الحقيقي يستلزم النهوض بالمسؤولية المطلوبة لتقويض الفساد الاداري وتبديد الاموال العامة في هذه المؤسسة الحيوية لكي تكون بداية الخطوات الصادقة لعرقنة قناة العراقية بالكامل، من اجل المضي قدماً بالعمل الوطني الخلاق في جميع الجوانب وبخطوات راسخة نحو بناء عراق مستقل ديمقراطي فيدرالي تعددي موحد، امن ومستقر.